

محتوى تقييم المخاطر المتأصلة والكامنة جمعية دعم الأوقاف

مقدمة:

من خلال التغيرات المتلاحقة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ساهمت في بروز بيئة مفعمة بالخطر، توجب على القطاع الغير ربحي ضرورة تجنب المخاطر التي قد تواجهها أو الحد منها أو السيطرة عليها، ومن هنا نشأت حاجة الجمعية إلى اعتماد سياسة واضحة لإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها سواءً في الجانب الإداري أو المالي.

أولاً: الغرض من إعداد سياسة إدارة المخاطر:

توضح السياسة تعريف الخطر وإدارة المخاطر والغرض من إدارة المخاطر، وتفسر السياسة طريقة الجمعية الخاصة في إدارة المخاطر وتوثيق أدوار ومسؤوليات الأطراف ذات العلاقة، وتعتبر سياسة إدارة المخاطر جزءاً من مهام الرقابة الداخلية للجمعية وترتيبات حوكمتها، وتصف السياسة دور إجراء إدارة المخاطر في كامل نظام الرقابة الداخلية وتحديد إجراءات التقارير الرئيسية وتشرح الإجراء الذي سيتم اتخاذه من أجل تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للجمعية.

ثانياً: تعريف الخطر وإدارة المخاطر:

يعرف الخطر بأنه أي شيء يمكن أن يعوق من مقدرة الجمعية على تحقيق أهدافها أو هو عبارة عن ربط بين احتمال وقوع حدث والآثار المترتبة على حدوثه.

يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنه الإجراء أو الهيكل أو الثقافة المستخدمة لتحديد وتقييم والسيطرة على جوانب المخاطر التي قد تؤثر في مقدرة الجمعية على تحقيق أهدافها، وتعتبر إدارة المخاطر أمراً ضرورياً لاستمرار ونمو الجمعية بما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية وليس إجراء الغرض منه تجنب المخاطر، وفي حال استخدامه بصورة سليمة فإنه يمكن للجمعية مواصلة أنشطتها بأعلى المعايير حيث أن المخاطر التي تم تحديدها وفهمها والسيطرة عليها بصورة جيدة فإن ما تبقى من المخاطر يصبح أقل حدة.

ثالثاً: إدارة المخاطر وعلاقتها بالرقابة الداخلية:

تعد إدارة المخاطر جزءاً من نظام الرقابة الداخلية يحتوي على عدد من العناصر التي تعمل مع بعضها على إيجاد طريقة تشغيل فعالة تساعد الجمعية على تحسين الأداء في كافة الجوانب المالية والإدارية، كما تعتبر إدارة المخاطر جزءاً هاماً وضرورياً بالنسبة لعمل الجمعية وليس فقط مجرد مسألة التزام، تتطلب دوراً نشطاً أكثر منه مجرد ردة فعل، وتراعي إدارة المخاطر كافة عناصر الرقابة الداخلية مثل (الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات، خطط الجمعية وميزانياتها، سجلات المخاطر العالية).

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر ومهامها:

تشكيل لجنة لمراجعة إدارة المخاطر من كل من: (عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة الرقابة الداخلية (رئيساً)، المدير التنفيذي، المستشار، مدير الخدمات المشتركة، المحاسب العام، مسؤول شؤون الموظفين) وتتولى اللجنة المهام التالية:

- (١) إعداد خطة إدارة المخاطر بعد إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشأنها واعتمادها من مجلس إدارة الجمعية.
- (٢) تنفيذ الخطة الخاصة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية المعتمدة من قبل المجلس وضمان عمل الترتيبات المناسبة من أجل التأكد من أن المخاطر قد تم تحديدها وتقييمها وإدارتها بطريقة فاعلة.
- (٣) مراقبة المخاطر الكبيرة التي قد تهدد تحقيق الجمعية لأهدافها الاستراتيجية، وضمان توفر خطط لمراجعة كفاءة وفعالية إدارة المخاطر وقدرتها على تقديم تقييم سنوي لترتيبات إدارة المخاطر بالجمعية.
- (٤) رفع التقارير الدورية الخاصة بإدارة المخاطر لمجلس الإدارة والقيام سنوياً بمراجعة طريقة الجمعية في إدارة المخاطر وإطار عمل إدارة المخاطر.
- (٥) الاستعانة بخدمات الاستشاريين الخارجيين في الجوانب المتخصصة لعمليات الجمعية، واستخدام الاختصاصيين في الأطراف الخارجية من أجل تقديم الاستشارات النوعية وعمل التقارير لزيادة موثوقية نظام الرقابة الداخلية.
- (٦) تقوم لجنة المراجعة بإعداد تقرير حول مراجعتها لفالية إدارة المخاطر بالجمعية وترتيبات الرقابة والحوكمة بصورة سنوية وإجازتها من مجلس الإدارة.



رابعاً: دور مجلس الإدارة:

- (١) اعتماد سياسة إدارة المخاطر الخاصة بالجمعية.
- (٢) ضبط الإيقاع والتأثير على ثقافة إدارة المخاطر في الجمعية.
- (٣) تحديد الطبقة المثلى للتعاطي مع المخاطر أو مستوى التعرض في الجمعية.
- (٤) الموافقة على القرارات الهامة التي قد تؤثر على أداء الجمعية في مجال إدارة المخاطر.
- (٥) اعتماد تقرير لجنة المراجعة لفعالية إدارة المخاطر بالجمعية وذلك بناءً على المعلومات المقدمة بواسطة لجنة المراجعة.

مجموعة المخاطر التي تواجه جمعية دعم الأوقاف:

الخطر في الجمعية يكمن في تحديد مجموعة المشاريع لدعم المستفيدين مع عدم إمكانية تنفيذها لعدم توفير المقدرة المالية لتنفيذ هذه المشاريع، وتتلخص مجموعة المخاطر في النقاط التالية:

- (١) عدم وجود موارد مالية كافية لتنفيذ مشاريع الجمعية.
- (٢) الدوران الوظيفي وعدم استقرار الموظفين.
- (٣) الحاجة الماسة للمستفيدين وعدم قدرة الجمعية على تغطيتها.
- (٤) عدم وجود المختص في كل إدارة وعدم وجود عدد كافي من الموظفين في كل قسم.
- (٥) الاستغناء عن بعض الموظفين لقلّة الموارد.

آلية عمل إدارة المخاطر بالجمعية:

- (١) رصد مجموعة المخاطر التي تواجهها الجمعية.
- (٢) تصنيف مجموعة المخاطر التي تواجهها الجمعية.
- (٣) التعامل المستمر مع هذه المخاطر ومحاولة الحد منها.
- (٤) عقد اجتماعات دورية بين مدير الجمعية والمساعدين لبحث الحالات ومحاولة حلها والحد منها.
- (٥) رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة للمشاركة في الحد من هذه المخاطر.

تقييم المخاطر المتأصلة والكامنة

تقييم درجات الخطر

منخفض	متوسط	عالي	الاحتمال التأثير
متوسط	عالي	عالي جداً	عالي
منخفض	متوسط	عالي	متوسط
منخفض جداً	منخفض	متوسط	منخفض

المخاطر الكامنة والمتأصلة

التقييم النهائي	الاحتمال	التأثير	الخطر
<u>عالي جداً</u>	عالي	عالي	انخفاض التبرعات
<u>عالي جداً</u>	عالي	عالي	ارتفاع المصاريف العمومية والإدارية
<u>عالي</u>	متوسط	عالي	مخاطر الاستدامة المالية
<u>متوسط</u>	متوسط	متوسط	الدوران الوظيفي
<u>عالي</u>	متوسط	عالي	تعذر تحصيل المستحقات
<u>منخفض جداً</u>	منخفض	منخفض	تسرب المعلومات
<u>عالي</u>	عالي	متوسط	تعذر الحصول على الإحصائيات المحدثة
<u>متوسط</u>	منخفض	عالي	الحريق
<u>منخفض</u>	منخفض	متوسط	السرقه
<u>متوسط</u>	منخفض	عالي	إصابات العمل